دولة القانون يكشف مطالبه قبل اللقاء المرتقب

ورقة كردستانية لحل الأزمة.. وطيفور: لن نتنازل عن مطالبنا

□ **بغداد/ المدى**

افاد النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، عارف طيفور، ان التحالف الكردستاني يستعد لتقديم مشروع يهدف الى معالجة الازمةِ السياسية الراهنة في العراق، مشيراً الى ان الاتفاقية الكردية السابقة المتضمنة ١٩ نقطة ستكون القاعدة في اعداد المشروع، يأتي ذلك في وقت لم يذكر ائتلاف دولة القانون شيئا عن تفاصيل الورقة التي تقدم بها التحالف الوطني الى رئيس الجمهورية، مشيراً الى أن أهم فقرة تتضمنها هي تشكيل هيئة مستشارين لحل الخلافات الحالية والمشاكل التي تظهر في المستقبل، موضحاً أن اللقاء الوطني سوف لن يحل المشاكل وإنما يضع آليات لحلها.

ونقلت وكالة كردستان للانباء عن عارف طيفور قوله ان "التحالف الكردستاني ينشغل حالياً باعداد مشروع لحل الازمة السياسية الراهنة في البلاد".

وتابع قائلاً "سنقوم خلال الايام المقبلة بتقديم المشروع الى القائمة العراقية والائتلاف الوطني" مشيراً الى انه "تم الاستناد الى الورقة الكردية السابقة المتضمنة ١٩ نقطة عند اعداد المشروع، والتي تم التوقيع عليها ضمن مؤتمر اربيل، من قبل الاطراف السياسية العراقية عند تشكيل الحكومة نهاية عام ٢٠١٠".

واشار طيفور الى ان "المشروع يؤكد على ضرورة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، الى جانب التشديد على اقرار قانون النفط والغاز" مبيناً ان "دولة القانون تشير الى ان بنود اتفاقية اربيل تم تنفيذها باستثناء نقطة واحدة، في حين تنفي القائمة العراقية تنفيذ بنود الاتفاقية".

من جهته، قال النائب عن الجماعة الاسلامية فاتح داراغايي ان "الاتفاقية الكردية المتضمنة ١٩ نقطة تم تنفيذ نقطة واحدة منها فقط، المتمثلة بتشكيل الحكومة العراقية وتوزيع السلطات بين الاطراف السياسية".

واستدرك بالقول "حتى الان لم يتم تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية، ولم يتم تشكيل مجلس السياسات الاستراتيجية، ولم يتم حل مشكلة البيشمركة، ولم يتم اجراء تعداد سكاني، ولا اقر قانون النفط والغاز، وتلك ابرز بنود اتفاقية اربيل".

ومن المقرر ان يجتمع ١٥ ممثلا من كبرى الكتل السياسية في مجلس النواب العراقية يوم الاحد المقبل، لتحديد موعد انعقاد المؤتمر الوطني المرتقب الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وعلى صعيد ذي صلة قال النائب عن ائتلاف دولة القانون احسان العوادي (للوكالة الاخبارية للانباء) امس الخميس: إن التحالف الوطني اتفق في اجتماعاته السابقة على آليات العمل المستقبلي وآلية الشراكة مع الشركاء السياسيين وكذلك طرح التحالف الوطني بعض الحلول للمشاكل العالقة بين الكتل لدفع العملية السياسية الى الامام.

وأضاف: أن أهم فقرة في هذه الورقة هي إيجاد هيئة مستشارين قانونية تعنى بحل الإشكالات الحالية والخلافات التي تبرز في المستقبل وتتكون من جميع الكتل السياسية وأن لم تتفق هذه الهيئة يتم تحويلها الى المحكمة الاتحادية.

وأشار النائب الى: أن اللقاء الوطني سوف لن يحل المشاكل وإنما يضع آليات عامة سوف يتم الاتفاق عليها في اللقاء الوطني لحل المشاكل العالقة بين الكتل السياسية.

وفضل النائب عن ائتلاف دولة القانون صادق اللبان، ورقة كتلة التحالف الوطني على الكتل الأخرى بشأن حل القضايا العالقة بين الكتل، لكونها الأقرب للدستور العراقي.

وقال اللبان إن حل المشاكل بين الكتل السياسية يحتاج الى رغبة قوية من الكتل، وإن أقرب ورقة للدستور لحل القضايا العالقة هي ورقة التحالف الوطني التي تقدم بها والتي ستطرح خلال المؤتمر الوطني، متهماً بعض الكتل بأنها تسعى لجعل التوافق السياسي بديلاً عن الدستور.

وأكد النائب عن الوطني، أن كل اتفاق سياسي بين الكتل لا يخالف الدستور، التحالف مستعد لتنفيذه.

من جانبه شدد عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية خالد عبد الله العلواني على ضرورة أن يعمل رؤساء الكتل السياسية على إنجاح المؤتمر الوطني والخروج بنتائج ايجابية والا يبقى مجرد لقاء رسمي كسابقه من اللقاءات .

وأكد العلواني في تصريح تلقته (المدى) نسخة منه امس الخميس : أن العراق اليوم بحاجة إلى تنازلات عملية حقيقية بين الكتل لا شعارات وطنية تطلق في الإعلام ، مبيناً أن هذا الحل الوحيد لخروج العراق من دوارة الأزمة السياسية الحالية ، معتبراً أن المؤتمر الفرصة الأخيرة لحل جميع المشاكل العالقة .

وأردف عضو لجنة النزاهة النيابية قائلاً: أن المواطن العراقي اليوم بأمس الحاجة إلى توفير الأمن والخدمات له ، وليس بحاجة إلى هذه الخلافات التي تحصل بين الحين والآخر بين الكتل السياسية .

وجدد العلواني دعوته الكتل السياسية خاصة الرئيسية منها إلى التنازل عن مصالحها الشخصية والذاتية لصالح مصلحة المواطن والبلد.

ولوحت الكتلة البيضاء بعدم المشاركة في اللقاء الوطني كونه "خطوة اعلامية ولن ينتهي بحل المشاكل السياسية في البلاد" بحسب قول رئيسها النائب قتيبة الجبوري .

وتنوي الكتل السياسية عقد اجتماع لها برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني للنظر في الخلافات الراهنة وايجاد مخرج للازمة السياسية التي تمر بها البلاد .

وقال الجبوري لوكالة الفرات نيوز " إننا لن نشارك في اللقاء الوطني كونه لقاء اعلاميا اكثر مما هو واقعي"، مشيرا الى ان " الخلافات العميقة بين الكتل السياسية لن يحلها اللقاء الوطني ".

واوضح أن " الكتل السياسية عليها أن تتبادل في تقديم التنازلات وأن لا تربك عمل الحكومة على حساب مصلحة الشعب العراقي كما حدث في الشهر الماضي ".

وبين أن " العراق يمر بازمة سياسية تأسيسية تتعلق بطبيعة المشاركة بين الكتل السياسية في ادارة الدولة ".

الأنبار: الحكومة تتنصل عن وعود المالكي لشيوخ العشائر

□ **بغداد/ المدى**

كشف رئيس مجلس محافظة الانبار، امس الخميس، أن الحكومة الاتحادية في بغداد بدأت تتنصل من تنفيذ المطالب التي تقدم بها أهالي الانبار الى الحكومة كسبيل لإلغاء إعلان المحافظة اقليما مستقلا عن طريق تسويف الوزارات الطلبات المقدمة الى اللجنة التنسيقية المشكلة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اشار عقب لقائه عددا من شيوخ عشائر ووجهاء محافظة الانبار، في الـ١٦ من شهر كانون الثاني يناير الماضي، إلى انه اصدر التوجيهات الى الوزارات والدوائر المختصة بتنفيذ المطالب المشروعة لأهالي الانبار، فيما تم الإعلان عن تشكيل لجنة خاصة تعمل على التنسيق بين المحافظة والوزارات المعنية لتنفيذ طلبات أهالي المحافظة.

وقال مأمون سامي رشيد لوكالة كردستان للأنباء ان" الحكومة الاتحادية في بغداد بدأت بالتسويف والتنصل من المطالب التي قدمها مجلس واهالي محافظة الانبار"، مشيرا الى ان "اللجنة التنسيقية الوزارية المشكلة من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي متعاونة بمتابعة المطالب ومراقبة تنفيذها على ارض الواقع، الا ان الوزارات المعنية هي من تسوف الطلبات وتؤخر تنفيذها". وأضاف رشيد أنه " في حالة عدم تنفيذ المطالب كاملة وفق ما تم الاتفاق مع رئيس الوزراء ستتخذ الحكومة المحلية طرقا اخرى للحصول على حقوق أبناء المحافظة ".

وكان مجلس محافظة الانبار حدد مجموعة من المطالب ومنح الحكومة الاتحادية مهلة لتنفيذها، مهددا باعلان تشكيل اقليم الانبار وفق الدستور حال عدم الاستجابة لهذه المطالب .

وابرز مطالب محافظة الانبار هي سيطرة القوات الامنية في المحافظة على جميع اراضي المحافظة ، وانسحاب قوات الجيش الى خارج المدن الى جانب اعادة التوازن في توزيع التعيينات خاصة في وزارتي الداخلية والدفاع ، واطلاق سراح المعتقلين الابرياء وتحويل قاعدة الحبانية الجوية الى مطار مدني وتعويض المتضررين من الاعمال المسلحة وانشاء محطات للطاقة الكهربائية اسوة بالمحافظات الوسطى والجنوبية.

من ناحيته قال نائب رئيس مجلس محافظة سعدون الشعلان ، إن "اللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ مطالب محافظة الأنبار العشرين من قبل الحكومة المركزية قدمت تقريرها النهائي بالتزامن مع انتهاء المدة المحددة للتنفيذ"، مشيرا إلى أن "اللجنة أكدت في تقريرها أن الحكومة المركزية لم تنفذ أي مطلب على الرغم من مرور شهرين".

وأضاف الشعلان أن "الحكومة أطلقت سراح ٢٣ شخص فقط من أصل ٤٩ تم اعتقالهم خلال الفترة السابقة"، مؤكدا أن "إطلاق سراحهم جاء وفقا للقانون والقضاء العراقي بتبرئتهم وليس وفقا لإرادة الحكومة".

وتابع نائب رئيس مجلس محافظة الانبار أن "ما تصرح به أطراف من حكومة بغداد بشان تنفيذ مطالب محافظة الأنبار لا صحة له، ولا يوجد شيء على أرض الواقع حتى الآن"، مبينا أن "المالكي اصدر كتابا رسميا لجميع الوزارات بتنفيذ المطالب بسرعة إلا أنها لم تلتزم بالتوجيهات الحكومية". وأكد الشعلان أن "مجلس المحافظة سيعقد الأحد المقبل اجتماعا بكامل أعضائه لاتخاذ قرار دستوري وقانوني إزاء عدم تنفيذ أي من مطالبنا المشروعة والدستورية".

الوائلي يتهم القضاء وهيئة النزاهة بتعطيل ٢٠ ملف فساد

شيروان الوائلي

□ **بغداد/ المدى**

اكد عضو لجنة النزاهة النيابية النائب عن التحالف الوطني شيروان الوائلي أن أكثر من (٢٠) ملف فساد رفعت إلى القضاء وهيئة النزاهة إلا أنها ما تزال تراوح في مكانها دون صدور أي نتائج تذكر، مؤكداً أن أولى جلسات مجلس النواب المقبلة ستكون في حسم قضية أمين بغداد. وقال الوائلي في تصريحات صحفية امس إن لجنة النزاهة النيابية مستمرة في عملها لكن مع الأسف الشديد الجهات المعنية بمكافحة الفساد ما تزال تراوح في مكانها وتتمثل بالقضاء وهيئة النزاهة، مؤكداً أن لجنة النزاهة البرلمانية رفعت إلى القضاء وهيئة النزاهة أكثر من (٢٠) ملف فساد (١٠) منها تخص أمانة بغداد وهي من أهم وأخطر الملفات ولكن القضاء وهيئة النزاهة ما يزالان يراوحان بهذه الملفات.

وأضاف: أن حتى إخراج الموقوفين المتهمين بالفساد لا يتم بالطرق الملائمة لحجم الفساد وهي طرق غير مرضية وغير مقنعة، وتابع الوائلي: أن لجنة النزاهة النيابية تنتظر من القضاء أن يعلن عن النتائج الخاصة بحجم الفساد المستشري وما رفع لها من ملفات فساد تخص مؤسسات ومفاصل مهمة في الدولة كون القضاء هو معني بـ(٧٠٪) من ملفات الفساد اما هيئة النزاهة فهي معنية بمجريات التحقيق.

وأكد عضو لجنة النزاهة: أن أولى جلسات مجلس النواب المقبلة ستكون حاسمة لملف أمين بغداد الذي كان قد استجوب سابقاً في مجلس النواب حول قضايا فساد تتعلق بعقود نفذتها أمانة بغداد، مؤكداً أن مجلس النواب حريص أن تكون نتائج التحقيق قد وصلت إلى القضاء وأن يكون هناك حسم للأمور حتى تكون عبرة لمؤسسات الدولة الأخرى والتي ينتشر فيها الفساد.

وكان رئيس لجنة النزاهة البرلمانية النائب بهاء الأعرجي أكد خلال مؤتمر صحافي عقده في فترة سابقة أن الأيام المقبلة ستشهد كشف ملفات فساد كبيرة وإحالة مسؤولين سابقين إلى النزاهة والمحاكم المختصة ليكونوا عبرة للجميع.

يذكر أن التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ أظهر أن العراق والسودان وبورما احتلوا المرتبة الثالثة من حيث الفساد في العالم، فيما حل الصومال في المرتبة الأولى تبعته أفغانستان، وأشار التقرير إلى أن الدول التي تشهد نزاعات داخلية، يسودها الفساد بعيداً من أي رقابة، ويتم من خلاله نهب ثروات البلاد الطبيعية، وانفلات الأمن، وخرق القوانين.

عباوي يؤكد حرص بغداد على حل المشاكل في سوريا

الخارجية: إجراءات سريعة لحماية العراقيين في دمشق

□ **بغداد/ المدى**

ذكر وكيل وزارة الخارجية " لبيد عباوي " أن وزارة الخارجية اتخذت إجراءات تحمي المواطنين العراقيين المقيمين في سوريا من مضايقات قد تحصل لهم ، "مؤكداً" أن بقاء النظام السوري من عدمه مرهون بالشعب السوري فقط.

وقال وليد عباوي في تصريح لوكالة أنباء المستقبل ، امس الخميس ، ان "وزارة الخارجية وضعت أجراءات تحت تصرف السفارة العراقية في دمشق تحسباً لأي طارئ قد يحدث في سوريا مثل حصول مضايقات للمواطنين العراقيين المقيمين فيها وتقدم في وقتها مساعدات مختلفة لهم .

واضاف عباوي أن" الاوضاع في الجارة سوريا تثير قلق ليس فقط العراق وأنما حتى الدول العربية والدولية " مبيناً" ان الحكومة العراقية متمثلة بوزارة الخارجية تعمل مع الدول العربية الأخرى لحل الأزمة السورية "

وأكد عباوي أن "بقاء النظام السوري من عدمه مرهون بالشعب السوري كون سوريا هي دولة مستقلة وشعبها له سيادة كاملة"

وكان العراق قد تحفظ على العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الجامعة العربية على سوريا في الفترة الاخيرة كما صوت ضد قرار الجامعة بتعليق المشاركة السورية في اجتماعات الجامعة.

يذكر أن الأمم المتحدة أعلنت في ٢ كانون الأول الجاري أن حصيلة اعمال القمع ضد المحتجين في سوريا تجاوزت الـ٤ آلاف قتيل منذ انطلاق حركة الاحتجاج الشعبية في ١٥ آذار ٢٠١١، وأكدت أنها تسعى إلى إقناع الحكومة السورية بالسماح للجنة تحقيق دولية مستقلة إلى دخول البلاد، فيما صرحت وكالة "سانا" السورية الرسمية، أن أكثر من ألف جندي قتلوا بنيران من سمتهم "عصابات مسلحة ومندسين" يسعون إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

كما كشف عباوي عن تلقي العراق تطمينات من معظم الدول العربية بالمشاركة في القمة العربية المزمع عقدها في ٢٩ من آذار القادم، مشيراً الى أن التطمينات شملت حضورا كبيرا من كافة الدول العربية.

وأضاف عباوي: أن وزارة الخارجية تلقت تطمينات من جميع الدول العربية بالمشاركة في القمة العربية، حيث أبدى البعض رغبة بالحضور من خلال رئيس الدولة، فيما تعهد البعض الآخر بالتمثيل على مستوى عالٍ جداً .

وأشار عباوي الى: أن اللجنة المكلفة من قبل رئيس الوزراء بتقديم الدعوات لحضور القمة ستبدأ بالجولة الأسبوع القادم حيث لم يستثنِ اي دولة .

وأكد أن العراق يطمح أن تكون المشاركة على مستوى رؤساء الدول وملوكها، مبيناً أن الحكومة هيأت جميع المستلزمات لاستضافة القمة على أعلى المستويات، كما هيأت أماكن استقبال الوفود ووفرت الجوانب الأمنية ولا يوجد أى مبرر لعدم حضور القادة العرب.

وفي موضع اخر صرح زعيم الكتلة العراقية البرلمانية سلمان الجميلي أن القائمة العراقية وبعض الكتل الأخرى تتمنى أن يكون طلب الحكومة العراقية إلى الولايات المتحدة الأميركية بإعفائها من تطبيق العقوبات على إيران "وطنياً" وليس فيه مصلحة لدولة أخرى، مبيناً أن البرلمان ولاسيما اللجان المختصة لا تملك بيانا دقيقا عن حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران.

وقال الجميلي إن كل الكتل السياسية من بينها القائمة العراقية تتمنى أن يكون قرار حكومة العراقية للولايات المتحدة الأميركية والخاص بإعفائها من تطبيق العقوبات المفروضة على إيران منطلقا من المصلحة الوطنية العراقية قبل أن يكون لمصلحة دولة أخرى، مبيناً أن مثل هكذا قرارات إذا تداخلت فيها المصالح الشخصية أو الحزبية أو أي نوع من المصالح ربما ستجر البلاد إلى مشاكل لا يحمد عقباها

وأكد الجميلي: أن اللجان المختصة في مجلس النواب العراقي كاللجنة الاقتصادية أو المالية أو غيرها من الجان المعنية لا تملك بيانات او أحصائات دقيقة توضح حجم المصالح التي ستتضرر نتيجة تطبيق هذا القرار او عدم تنفيذه، الأمر الذي يتطلب من الحكومة العراقية والوزارات المختصة أن تطرح على البرلمان بيانات بحجم المصالح العراقية الإيرانية.

وكانت الحكومة العراقية أعلنت، الجمعة (الثالث من شباط الحالي)، أنها ستطلب من نظيرتها الأميركية استثناء العراق من العقوبات المفروضة على إيران مثلما فعلت اليابان، وفي حين بينت أن القرار الأميركي يسمح بإعفاء دول معينة من تلك العقوبات، أكدت أن العراق سيتأثر عند تطبيق هذا الحظر، ولاسيما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يصل إلى ١٠ مليارات دينار.

وتواجه إيران عقوبات دولية تقيد مشترياتها من الأسلحة، بعد أن بدأت منذ سنوات ببرنامج واسع للتسلح وتطوير قدراتها النووية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون